المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
المجلد 4 / العـــدد: 2 (2021)
ص 33- 55

مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001–2019–دراسة تحليلية–

Industrial economy indicators in Algeria during the period 2001-2019-Analytical study –

ادبوب سارة*[1]
[1]جامعة الجزائر 3 (مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية) eddeboub.sara@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/08 تاريخ القبول: 2021/11/01 تاريخ النشر: 2021/12/28

ملخص

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مختلف المؤشرات الصناعية التي تساهم في تفسير مدى تطور القطاع الصناعي الجزائري.

ففي ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر رئيسي للمداخيل فإنه سيبقى عرضة للصدمات الخارجية التي تمس أسواق الطاقة العالمية، لذا لابد من توجيه الاهتمام للصناعات التحويلية لتنويع الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الصناعة خارج المحروقات، الميزان التجاري.

تصنيف JEL: J21, L71, L74, O14.

Abstract

The main objective of this study is to try to know the various industrial indicators that contribute to explain the extent of the development of the Algerian industrial sector.

In light of the Algerian economy's reliance on hydrocarbons as the major source of income, it will remain vulnerable to external shocks to global energy markets.

Keywords: The industrial sector, Non-hydrocarbon industry, Trade Balance.

Jel Classification: J21, L71, L74, O14.

*المؤلف المرسل: eddeboub.sara@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

يحتل قطاع الصناعة موقعا هاما ضمن القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة، والعمل على تطوير هذا القطاع ينعكس بالإيجاب على تنمية وتطور هذه الدول، فتعتبر الصناعة عملية تحويل المواد الخام المختلفة من شكل إلى آخر لتصبح منتجات قابلة للاستهلاك وذلك لتوفير جميع الاحتياجات والمتطلبات.

ومن أجل تأمين مصدر للدخل أكثر استدامة لتحقيق النمو والتنمية الصناعية، تسعى الجزائر كباقي البلدان لتطوير هذا القطاع عن طريق زيادة الاهتمام بالصناعات التحويلية لضمان النمو الاقتصادي المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة في انتاج المحروقات وأسعارها في الأسواق العالمية، ولتقييم أداء القطاع الصناعي الجزائري لابد من دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية التي تعكس مدى تطور هذا القطاع.

إشكالية البحث: من خلال ما تقدم سوف نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي مختلف مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019؟

أسئلة البحث:

- ما مدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري؟
- ما مدى مساهمة قطاع الصناعة في خلق مناصب العمل وامتصاص البطالة في الجزائر؟

أهداف البحث: يحاول البحث الوصول إلى جملة من الأهداف نلخصها في:

- معرفة مختلف المؤشرات الصناعية التي تساهم في تفسير مدى تطور القطاع الصناعي الجزائري؛
- إبراز أهمية الصناعة في تنمية الدخل الوطني وضرورة تكثيف الجهود لتطوير القطاع الصناعي الجزائري.

منهج البحث: للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة ومحاولة الإجابة على إشكاليتها، تم استخدام المنهج التحليلي في جمع وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالبحث.

2. نظرة حول القطاع الصناعي الجزائري

تعتبر الصناعة مجموعة من النظم والمشاريع الإنتاجية التي تهتم بخلق سلع لها مواصفات معينة ولها القدرة على اشباع حاجات المستهلكين، وتكون ثابتة من حيث الشكل ونظرة المستهلك(شريف عبد الحفيظ، 2019، صفحة 03) ،ويعد القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في دفع عجلة النمو وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية، فبالرغم من أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتطوير هذا القطاع، إلا أنها لم تؤد الى النتائج المرجوة بسبب تعرضه للعديد من المعوقات كمشكل العقارات الصناعية ومشاكل الخدمات المرتبطة بهذا القطاع وعدم موائمة المواقع الصناعية كون معظمها تقع داخل المدن الكبرى، كل هذه المعوقات كانت سببا في بطء تطور نمو عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر للفترة 2010-2019

السنة	إجمالي المؤسسات	عدد المؤسسات الصناعية	نسبة المؤسسات الصناعية من إجمالي المؤسسات
2010	1482595	237399	%16.01
2011	1600139	249987	%15.74
2012	1705976	265971	%15.78
2013	1800817	280209	%15.6
2014	1899559	296227	%15.59
2015	1975569	306420	%15.5
2016	2035389	310986	%15.3
2017	2100847	316496	%15.1
2018	2165892	324467	%15
2019	2212892	333463	%15.1

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية في نمو بطيء خلال الفترة 2010-2019، فتمثيل هذه المؤسسات ضمن اجمالي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا يتجاوز 17%، وهذا ما يؤكد على ضرورة تشجيع خلق مؤسسات صناعية جديدة ودعم المؤسسات الصناعية المتعثرة والقيام بمختلف الإصلاحات الشاملة والتي تمس مختلف جوانب هذا القطاع.

3. المؤشرات الاقتصادية:

من أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الصناعي الجزائري ما يلي:

1.3 الأهمية النسبية للناتج الصناعي المحلي الاجمالي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الانتاجية المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، ولدراسة ذلك تم الاعتماد على الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2001–2019%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	34.2	32.7	35.6	37.8	44.4	45.9	43.7	45
ص.خ.م	7.5	7.5	6.8	6.3	5.6	5.2	5.1	4.7
القطاعات الأخرى	58.7	59	56.7	55	49.1	48.7	50.7	49
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ق.المحروقات	31	34.7	36.1	34.4	29.8	27.1	18.8	17.3
ص.خ.م	5.8	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6
القطاعات الأخرى	61.8	59.1	58	59	62.7	65.7	73.1	74.8

السنوات	2017	2018	ثلاثي ثالث من سنة 2019
المحروقات	19.9	22.4	18.9
ص.خ.م	5.6	5.6	6.1
القطاعات الأخرى	72.1	70.2	73.3

المصدر: النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 7ديسمبر 2008/ 21 مارس 2013/ مارس2014/ديسمبر 2019

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (2001–2019)

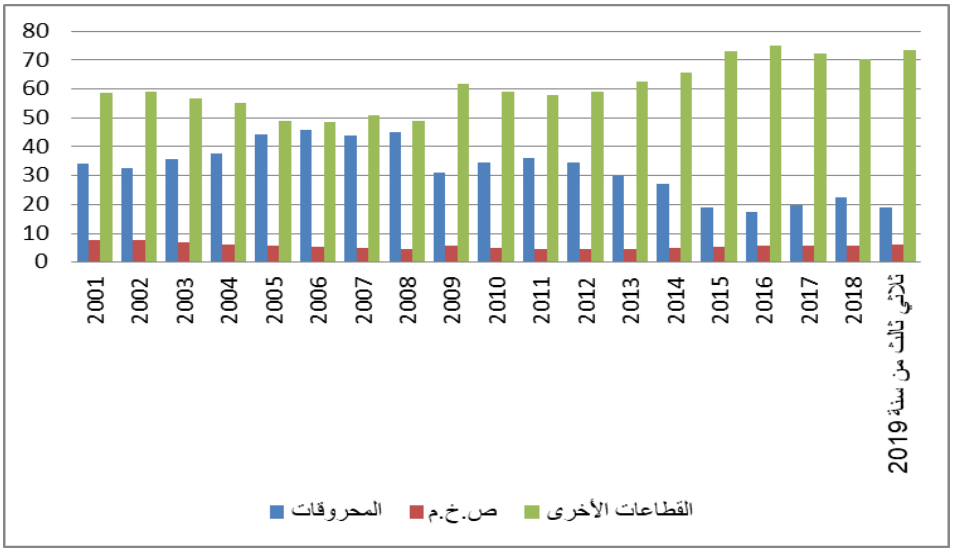

المصدر: اعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على اجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة، فهو القطاع الأكثر حيوية مقارنة بالصناعات خارج المحروقات، وبالتالي فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد على الإيرادات البترولية كونها تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، ونلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في اجمالي الدخل المحلي في انخفاض ابتداء من سنة 2012 بسبب الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية(في سنة 2012 كان سعر النفط 92 دولار للبرميل لينخفض ليصل إلى 54 دولار للبرميل في سنة 2017) بينما تحسنت هذه النسبة ابتداء من سنة 2018بسبب ارتفاع صادرات المحروقات وزيادة سعرها في السوق العالمية(71 دولار للبرميل) بينما في سنة 2019 عاد سعر النفط في السوق العالمية للانخفاض ليصل إلى 64 دولار للبرميل.

أما الصناعات خارج المحروقات (ص خ م) فنسبتها من الناتج المحلي الاجمالي تبقى ضعيفة بالرغم من كونها قطاعات أساسية وحيوية، وبالرغم من الموارد الاقتصادية المتاحة في مجال الصناعة التحويلية إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني تبعية نحو الخارج في هذا المجال، وتشمل هذه الصناعات: الصناعات الغذائية، صناعة المنسوجات والألبسة والصناعة الجلدية، صناعة الأسمدة الكيميائية، صناعة الحديد والصلب والمعدات...

حيث نلاحظ تذبذب تطور مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، فقد سجلت أعلى قيمة في سنتي 2001 و2002 بنسبة 7.5% لتنخفض سنة 2003 إلى 6.8% وواصلت هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية سنة 2008 بمساهمة قدرها: 4.7%، بينما عادت للارتفاع سنة 2009 لتصل إلى 5.8%، وبعد سنة 2010 بدأت نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الارتفاع لتصل إلى 6.1% في الثلاثي الثالث من سنة 2019.

وترجع محدودية مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي إلى الركود وتدني مستوى الأداء بسبب المشاكل المالية والهيكلية، وكذلك ضيق القاعدة الانتاجية في الجزائر والتي ترتكز على الصناعات الخفيفة، وضعف الاستثمارات في هذه الصناعات وكذلك تآكل تجهيزات الانتاج، مما يؤدي إلى ضعف تنافسية الانتاج الصناعي.(يعقوبن، 2018، صفحة 08)

2.3 القيمة المضافة في قطاع الصناعة:

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي، حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية، والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح لنا تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

الجدول رقم (03):القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري للفترة 2001-2019(مليون دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعة التحويلية	4.060	4.108	3.658	4.188	4.596	4.533	4.658
الصناعة الاستخراجية	18.688	18.339	24.791	32.955	45.786	54.434	60.434
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصناعة التحويلية	5.397	5.492	5.544	7.126	7.522	7.775	8.404
الصناعة الاستخراجية	79.002	44.324	57.256	72.500	71.685	62.867	58.105
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019		
الصناعة التحويلية	7.760	8.884	7.339	7.627	7.717		
الصناعة الاستخراجية	36.411	24.138	32.768	39.212	33.047		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2003 إلى غاية 2020)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن متوسط نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات هو 04،6%، وهو معدل ضعيف ناجم عن تدني معدلات النمو وضعف إنتاجية هذا القطاع، رغم قدرات الانتاج الهائلة وغير المستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الانتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير والادارة، كما نلاحظ سيطرة الصناعات الاستخراجية (المحروقات) على القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

4. المؤشرات الاجتماعية:

يتمثل البعد الاجتماعي الذي يلعبه القطاع الصناعي في خلق مناصب عمل وتقليل معدلات البطالة، وبالتالي يساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد، وتدنية الفقر والجوع والآفات الاجتماعية التي تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ككل.

ويمكن أن نبين تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نسبة القوة العاملة الصناعية من القوة العاملة الكلية للفترة 2001–2018

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة%	13.82	12.06	13.6	13.16	14.25	12	12.5	12.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة%	13.7	14.2	13.1	13	12.6	13	12.09	12.14
السنوات	2018							
النسبة%	11.5							

المصدر: إحصاءات العمل والبطالة للديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، 2016-2017-2018.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل ضعيفة وهي في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى حيث كان متوسط نسبة القوة العاملة الصناعية من اجمالي القوة العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة يساوي 12.9%، يرجع هذا النقص في خلق مناصب الشغل في القطاع الصناعي العمومي إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

- تباطؤ الاستثمار في القطاع الصناعي؛
- تسريح العمال (تسريح العمال لأسباب اقتصادية والتقاعد المسبق)؛
- عجز المؤسسات العمومية على القيام بالتعديلات الضرورية لأدوات الإنتاج والمؤهلات والتسيير؛

– انخفاض استخدام القدرات الإنتاجية للقطاع الصناعي(بن حمودة، 2010، صفحة 69)؛

_ عدم نجاعة القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص العمل؛

_ الاعتماد على عملية الاستيراد وعدم السعي للتصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا المتقدمة؛

_انخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية وتنامي مشكل نقص التمويل.(شلوف، 2017، صفحة 441)

5. المؤشرات التجارية:

للسياسة الصناعية تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية وحتى على الأعوان الاقتصاديين، ويعتبر رصيد الميزان التجاري مؤشرا للوضعية الاقتصادية التجارية للبلد، حيث يأخذ أحد الوضعيات التالية: الفائض، العجز، التوازن، والجدول التالي يوضح حصيلة التجارة الخارجية للفترة 2000-2019:

الجدول رقم (05): حصيلة التجارة الخارجية للفترة (2001–2019) (مليون دولار)

السنة	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	560	18 530	19 090	9 480	9 610
2002	610	18 110	18 720	12 010	6 710
2003	470	23 990	24 460	13 320	11 140
2004	660	31 550	32 210	17 950	14 260
2005	1 099	43 937	45 036	20 048	24 988
2006	1 158	53 456	54 614	21 456	33 158
2007	1 332	58 831	60 163	27 631	32 532
2008	1 937	77 361	79 298	39 479	39 819
2009	1 066	44 128	45 194	39 294	5 900

2010	1 526	55 527	57 053	40 473	16 580
2011	2 062	71 427	73 489	47 247	26 242
2012	2 062	69 804	71 866	50 376	21 490
2013	2 165	63 752	65 917	54 852	11 065
2014	2 582	60 304	62 886	58 580	4 306
2015	2 063	35 724	37 787	51 501	-13 714
2016	1781	27917	29698	46727	-17029
2017	1930	33203	35132	46059	-10927
2018	2216	38897	41113	48573	-7460
2019	2068	32926	34994	44632	-9638

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك CNIS، النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم (05-45-48)

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي كما يلي:

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2001–2019)

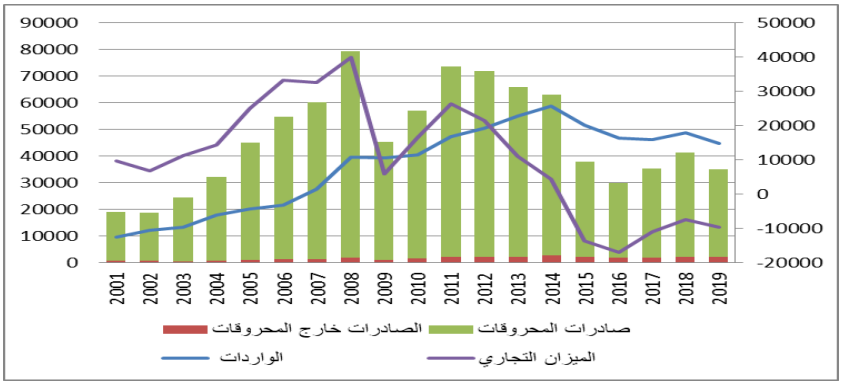

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يتضح من الشكل أعلاه أنّ رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب هذا الفائض إلى أهمية المحروقات في الصادرات، والتي تعتبر المصدر

الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني حيث ساعدت على مواصلة البرامج التنموية وتغطية أعبائها، باستثناء الفترة بعد سنة 2015 أين حقق عجزا قدّر بـ 714 13 مليون دولار ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2016 مقدرة ب 17029 مليون دولار.

كما نلاحظ أنه في سنتي2001 و2002 انخفضت الصادرات إلى 19090 مليون دولارف 18720مليون دولار على التوالي بينما ارتفعت الواردات إلى 9480مليون دولار ثم إلى 12010مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 9610مليون دولار سنة2001 ثم6710 مليون دولار سنة 2002، بعد هذه السنة استمر الفائض في الميزان التجاري في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008 حيث بلغ 32532 مليون دولار وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 (28.5 دولار للبرميل في سنة 2000 مقابل 98.8 دولار للبرميل في سنة 2008)، وقد انخفض هذا الفائض إلى 5900 مليون دولار سنة 2009 نتيجة موجة الكساد العالمي الذي أصيبت بها اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، ليرتفع الفائض في الميزان التجاري من جديد في السنتين المواليتين ويبلغ 26242 مليون دولار سنة 2011 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي، بعد هذه السنة عرف الفائض في الميزان التجاري تراجعا مستمرا إذ انتقل من 26242 مليون دولار سنة 2011إلى 4306 مليون دولار سنة 2014، ليسجل الميزان التجاري سنة 2015 عجزا قدّر بـ 13714 مليون دولار يمكن إرجاعه إلى الانخفاض في قيمة صادرات المحروقات ليمتد هذا العجز لغاية سنة 2019، كما شهدت سنة 2020 أيضا عجزا قدره 10.6 مليار دولار أمريكي.

1.5 تطور الصادرات الجزائرية:

يمكن توضيح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2019) في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تطور الصادرات خلال الفترة (2001–2019)

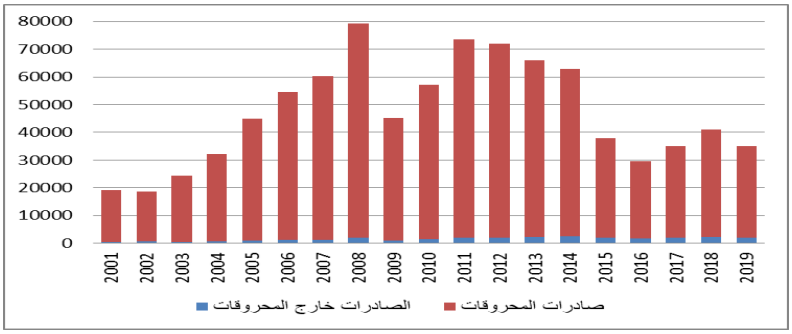

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق بأنّ التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتج رئيسي هو المحروقات، حيث بلغت نسبة صادرات المحروقات خلال الفترة (2001-2019) بأكثر من 96% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة مرتفعة تدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، فيما تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية وذلك بالرغم من تبني الجزائر إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات المطبقة من اجل القضاء على التبعية النفطية لاقتصادها ومن أجل تنويع إنتاجها، سجلت نسبة الصادرات خارج المحروقات نسبة ضعيفة تقدر ب 3.18% من إجمالي الصادرات.

بلغ حجم الصادرات في سنة 2020 مبلغ 23.80 مليار دولار أي تراجع بنسبة 33% مقارنة بسنة 2019.

وفيما يلي تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2019)

الجدول رقم (06): تطور هيكل الصادرات السلعية خلال الفترة (2001–2019)

السنة	التغذية، مشروبات، تبغ	طاقة ومواد التشحيم	المواد الأولية	منتجات خام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية
2001	0.1	96.6	0.1	0.1	2.6	0.1	0.2	0.1
2002	0.2	96.3	0.1	0.2	2.8	0.1	0.3	0.1
2003	0.2	97.3	0.0	0.2	2.1	0.0	0.1	0.1
2004	0.2	97.4	0.0	0.3	1.9	0.0	0.2	0.0
2005	0.1	98.1	0.0	0.3	1.4	0.0	0.1	0.0
2006	0.1	97.9	0.0	0.3	1.4	0.0	0.1	0.1
2007	0.1	97.8	0.0	0.3	1.6	0.0	0.1	0.1
2008	0.2	97.5	0.0	0.4	1.8	0.0	0.1	0.0
2009	0.2	97.7	0.0	0.4	1.5	0.0	0.1	0.1
2010	0.5	97.4	0.0	0.1	1.8	0.0	0.1	0.1
2011	0.5	97.2	0.0	0.2	2	0.0	0.0	0.0
2012	0.4	97.2	0.0	0.2	2.1	0.0	0.0	0.0
2013	0.6	96.6	0.0	0.2	2.2	0.0	0.0	0.0
2014	0.5	95.8	0.0	0.2	3.5	0.0	0.0	0.0
2015	0.7	94.4	0.0	0.3	4.5	0.0	0.1	0.0
2016	1.1	94	0.00	0.2	4.4	0.0	0.2	0.1
2017	1.0	94.5	0.00	0.2	4	0.0	0.2	0.1
2018	0.9	93	0.00	0.2	5.6	0.0	0.2	0.1
2019	1.1	94.4	0.2	-	3.9	0.0	0,1	0.1

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على:

-O.N.S. Evolution deséchanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 176/2012. Série E: Statistiques Economiques N° 72. p:65، 2001 à 2011

-O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises. Collection Statistiques N° 194/2015. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 87 ،2004 à 2014.

-O.N.S. Evolution deséchanges extérieurs de marchandises. Collection Statistiques N° 214/2019. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 61 ،2013 à 2018

– (النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 لبنك الجزائر ، ص 28، مارس2020).

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ السلع المصدرة خارج المحروقات تتمثل أساسا في المنتجات نصف المصنعة والتي تمثل متوسط مقدر ب 2.6% من إجمالي الصادرات للفترة 2001-2019، تليها المواد الغذائية، المشروبات والتبغ بـ 0.4%، تجهيزات صناعية بمتوسط يساوي 0.1%، لتليها صادرات المنتجات الخام بمتوسط 0.2% ، وفي المرتبة الأخيرة كلا من التجهيزات الفلاحية والمواد الأولية.

2.5 تطور الواردات الجزائرية:

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود ذلك إلى قلة حجم الإنتاج المحلي وسعره ونوعيته أو لأسباب أخرى جعلت المنتج المستورد محل تفضيل على المنتوج المحلي.

والشكل التالي يبين لنا تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).

الشكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2019)

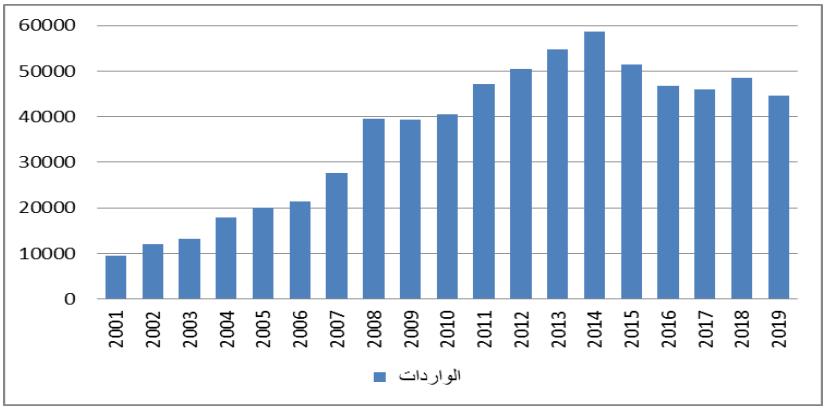

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أنّ دالة الاستيراد في الجزائر في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة باستثناء السنوات 2009، 2015، 2016، 2017، 2019 (في سنة 2020 انخفضت الواردات بنسبة 18% مقارنة بسنة 2019).

وهذا التزايد المستمر في قيمة الواردات يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتوج المحلي، وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى ضآلة الحماية الجمركية بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسة الاقتصادية سواء كانت خاصة أو عمومية(بنعبدالعزيز، 2013، صفحة 184).

وقد قدّرت قيمة الواردات في سنة 2000 بـ 9350 مليون دولار لتصل سنة 2008 إلى 39479 مليون دولار، ثم 58580 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض إلى 51501 مليون دولار سنة 2015، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى التوسع الكبير لاستيراد مواد التجهيز والمواد المخصصة لجهاز الإنتاج، حيث يمكن توضيح تطور هيكل الواردات السلعية خلال الفترة (2001-2019) في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور هيكل الواردات السلعية خلال الفترة (2001– 2019)%

السنة	التغذية، مشروبات، تبغ	طاقة ومواد التشحيم	المواد الأولية	منتجات خام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2001	24.1	4.1	3.8	1	18.8	1.6	34.6	14.7
2002	22,8	2.1	4.3	0.3	19.5	1.2	36.8	13.8
2003	19,8	8.0	4.8	0.3	21.1	1	36.6	15.6
2004	19,7	9.0	3.9	0.4	20	0.9	39	15.2
2005	17.6	0.1	3.1	0.5	20.1	0.8	41.5	15.3
2006	17.7	1.1	3.4	0.6	23	0.4	39.7	14
2007	17.9	2.1	4.1	0.7	25.7	0.5	36.3	13.6
2008	19.7	5.1	3.2	0.4	25.4	0.4	38.4	11
2009	14.9	4.1	2.8	0.3	25.9	0.6	42.4	11.8
2010	15	4.2	3.2	0.3	24.9	0.8	42.6	10.8

11	38.4	0.8	22.6	0.2	3.5	5.2	20.9	**2011**
12.1	34,8	0.7	21.1	0.2	3.5	8.9	17.9	**2012**
13.6	36.2	0.9	20.6	0.2	2.3	8	17.4	**2013**
17.6	32.4	1.1	21.9	0.2	3	9.4	18.8	**2014**
16.8	33	1.3	23.3	0.2	2.8	4.6	18	**2015**
17.7	32.7	1.1	24.3	0.2	3.1	3.4	17.5	**2016**
18.5	30.4	1.3	23.8	0.2	3.1	4.3	18.3	**2017**
21.1	29.1	1.2	23.7	0.5	3.6	2.3	18.5	**2018**
15.6	23.8	0.8	20.1	-	4.6	5.8	17.5	**2019**

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على:

- (O.N.S. Evolution deséchanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 176/2012. Série E: Statistiques Economiques N° 72. p:19 ،2001 à 2011).
(- O.N.S. Evolution deséchanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 194/2015. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 13. ،2004 à 2014)
- O.N.S. Evolution deséchanges extérieurs de marchandises. Collection Statistiques N° 214/2019. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 15 ،2013 à 2018).
- (النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 لبنك الجزائر ، ص 28.، مارس2020)

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور هيكل الواردات السلعية خلال الفترة (2001– 2019)

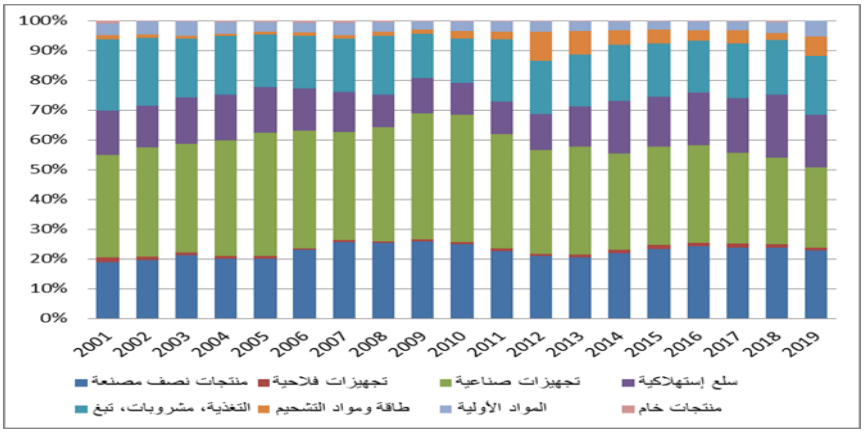

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أنّ النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية ناتجة بالدرجة الأولى عن استيراد التجهيزات الصناعية والتي تراوحت نسبتها ما بين 23.8% كأدنى نسبة سنة 2018 و42.6% كأعلى نسبة في سنة 2010، يليها استيراد المنتجات نصف المصنعة وذلك بـ 18.8% و25.9% كأدنى وأعلى نسبة سنتي 2001 و2009 على التوالي، كما أنّ واردات التغذية والمشروبات والتبغ تحتل نسبة لا بأس بها من إجمالي الواردات بمتوسط يقدر ب 18.68%، بينما تحتل واردات السلع الاستهلاكية نسبة 14.67% كمتوسط طيلة الفترة 2001-2019.

بالنظر إلى طبيعة الواردات الجزائرية، يتضح لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وعجز القطاع الصناعي في توفير الآلات والتجهيزات التي تعتمد عليها برامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى عجز طاقاتها الإنتاجية لتوفير المواد الغذائية الضرورية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

6. خاتمة:

تسعى الجزائر إلى تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات كونه المصدر الأساسي للناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الوقت الحالي، وترشيد الانفاق في الاستثمارات المنتجة لزيادة خلق فرص العمل وتقليل الاعتماد على الواردات عن طريق تطوير المنتج المحلي لتقليل التبعية للخارج، وذلك عن طريق تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة هيكلتها، زيادة القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية من خلال تحسين البيئة الاقتصادية وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر واعدة وبديلا للمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى تطوير العنصر البشري باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة القطاع الصناعي، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها كالتالي:

- تمثيل المؤسسات الصناعية ضمن اجمالي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا يتجاوز 17% خلال الفترة 2010-2019.
- قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على اجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- متوسط نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات هو 04،6% للفترة 2001-2019، وهو معدل يدل على ضعف إنتاجية هذا القطاع.
- متوسط نسبة القوة العاملة الصناعية من اجمالي القوة العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة يساوي 12.9%، ويرجع هذا إلى النقص في خلق مناصب الشغل في القطاع الصناعي.
- رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 وبعدها حقق عجزا متواصلا إلى غاية 2019.
- بلغت نسبة صادرات المحروقات خلال الفترة (2001-2019) بأكثر من 96% من إجمالي الصادرات.
- النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية ناتجة بالدرجة الأولى عن استيراد التجهيزات الصناعية بمتوسط قدره 35.7% للفترة 2001-2019، يليها استيراد المنتجات نصف المصنعة وذلك بـ 18.8% و25.9% كأدنى وأعلى نسبة سنتي 2001 و2009 على التوالي، كما أنّ واردات التغذية والمشروبات والتبغ تحتل نسبة لا بأس بها من إجمالي الواردات بمتوسط يقدر ب 18.6%، بينما تحتل واردات السلع الاستهلاكية نسبة 14.6%.

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

- ضرورة الحث على التنويع في مصادر الدخل وعدم حصره في مداخيل المحروقات فقط.

- الاهتمام بالإنتاج المحلي والعمل على عصرنة الجهاز الإنتاجي للرفع من العرض الوطني مع تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية وتقليل الاستيراد وزيادة عمليات التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الإيرادات غير النفطية.
- تحسين البيئة الاقتصادية وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير العنصر البشري كونه عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة القطاع الصناعي.
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في الصناعات التحويلية لتحسين وخلق منتجات جديدة تنافس السلع المستوردة.

7. المراجع:

- (2004 à 2014). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 194/2015. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 13.*
- (2001 à 2011). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 176/2012. Série E: Statistiques Economiques N° 72. p:19.*
- (2001 à 2011). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 176/2012. Série E: Statistiques Economiques N° 72. p:65.*
- (2004 à 2014). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 194/2015. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 87.*
- (2013 à 2018). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises . Collection Statistiques N° 214/2019. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 61.*
- (s.d.). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2011. Collection Statistiques N° 176/2012. Série E: Statistiques Economiques N° 72. p:65.*
- (2013 à 2018). *O.N.S. Evolution des échanges extérieurs de marchandises. Collection Statistiques N° 214/2019. Série E: Statistiques Economiques N° 84. p: 15.*

- *احصاءات العمل والبطالة للديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر* -2016) . 2017-2018).
- . *المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك CNIS، النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر*(s.d.) *رقم .(48-45-05)*
- .*المركز الوطني للسجل التجاري*.(s.d.)
- 7ديسمبر2008/ 21مارس2013/مارس2014/ ديسمبر2019 *النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر*.
-)مارس .(2020*النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49لبنك الجزائر ، ص .28*
- بن حمودة ,س .(2010) .تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي في الجزائر .*المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*.69 ,
- بن عبد العزيز ,س .(2013) .دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات .*بحوث اقتصادية عربية*.184 ,
- شريف عبد الحفيظ .(2019) .*إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير القطاع الوطني*.
- شلوف ,ف .(2017) .واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر :الأسباب والتحديات . *الباحث الاجتماعي*.441 ,
- 2003))إلى غاية .((2020 *صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات* .

– يعقوبن, ص. (2018, 11 24). *https://univ-blida2.dz*. Récupéré sur https://univ-blida2.dz/fr/wp-content/uploads/sites/24/2018/11/.pdf: https://univ-blida2.dz/fr/wp-content/uploads/sites/24/2018/11/.pdf